شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

ويحدّثونك عن الوطنية..!

ما كانت البصرة ستؤول إلى هذي الحال من الخراب، وما كان العراق سيكون في هذي الحال من المحنة العامّة الشاملة، لو لم يكن الفساد الإداري والمالي الذي لن يُفلح أحد، مهما كان ومهما فعل، أن يموّه على هويته "الإسلامية"، نسبة الى أحزاب الاسلام السياسي المستحوذة على السلطة في البصرة وسائر المحافظات الجنوبية والوسطى، فضلاً عن العاصمة الاتحادية بغداد، والمصرّة الآن بعناد على إعادة إنتاج تجربتها المنتهية الى هذه الكارثة الوطنية الكبرى.

الفساد مارسته أحزاب وميليشيات، ونظّمه زعماء لهذه الأحزاب والميليشيات وعناصر فيها، وتولّته أيضاً شركات وهمية وحقيقية ورجال أعمال محليين وخارجيين... كلّهم "فرهدوا" المال العام على أشدّ وأوضح ما يكون "الفرهود"، وإذْ وقعت الواقعة وحلّت النازلة بأهل البصرة وسائر مدن العراق وبلداته وقراه، لم تهتزّ شعرة في شارب أحد من أساطين الفرهود هؤلاء الذين نقلوا عشرات مليارات الدولارات من موازنات مشاريع الكهرباء والماء والري والصحة والتعليم والخدمات البلدية وسواها إلى حساباتهم الشخصية وخزائن أحزابهم وميليشياتهم المحفوظة، في الغالب، في ما وراء الحدود.

على مدى الأسابيع الماضية انطلقت من مدينة الأعظمية في بغداد ومن الموصل والرمادي وسواها مبادرات شبابية لإغاثة أهل البصرة بمياه الشرب.. المبادرون والمتبرعون كانوا طلبة مدارس وجامعات وشبان عاطلون عن العمل وأصحاب مهن حرة متواضعة، اشتروا الملايين من عبوات ماء الشرب واستأجروا الشاحنات لنقلها الى البصرة.

في المقابل، لم نشهد مبادرات من هذا النوع من "مُفرهدي" المليارات من زعماء الأحزاب الإسلامية الحاكمة والميليشيات وزعمائها وقادتها، ولا من أثرياء كربلاء والنجف والحلة والناصرية والكاظمية الذين تدفّقت على الكثير منهم ثروات مليونيرية ناجمة عن علاقات المصلحة الوثيقة القائمة بينهم وبين قيادات الأحزاب المتنفّذة في هذه المدن وفي بغداد.

ويحدثونك عن الوطنية..!

قل الوطنية ليست في الخطابات الرنّانة الكاذبة عن السيادة والاستقلال والدين والمذهب، التي يسعى بها أصحاب السلطة والنفوذ الفاسدون الى الضحك على الذقون والرؤوس الفارغة فحسب.. وقل كذلك إن الوطنية ليست في إطلاق الوعود الكاذبة على ألسنة رؤساء الوزارات والوزراء والمحافظين بمكافحة الفساد الإداري والمالي وبناء المشاريع وتأمين الخدمات العامة..

الوطنية الحقّة يمكن أن تتجلّى وتتجسّد في أفضل صورة وتعبير لها بأن يبادر شاب من الأعظمية أو الموصل أو الرمادي إلى شراء وجمع عبوات الماء، مهما كانت صغيرة الحجم، وإرسالها إلى أهل البصرة المنكوبة بالفساد "الإسلامي". شاب من هذا النوع لا يعادله في القيمة والوطنية ألف رئيس ورئيس برلمان ورئيس وزراء ووزير ومحافظ وزعيم حزب أو قائمة أو ميليشيا من النمط الذي قد تسبّب في خراب البصرة.. والعراق كلّه.

"النصر" منقسم إلى 3 معسكرات.. والكرد طلبوا تأجيل الجلسة

سيناريو كسر نصاب جلسة اليوم على طاولة اجتماعات اللحظات الأخيرة

رئيس السن يترأس الجلسة الاولى لبرلمان ٢٠١٤

حتى الساعات الاخيرة التي سبقت عقد الجلسة الاولى لمجلس النواب الجديد، تطالب القوى الفائزة في الانتخابات التشريعية بمنحها مزيداً من الوقت للاتفاق على تسمية مرشحيها للرئاسات الثلاث وأخذت تفكر في اقتصار جدول إعمال الجلسة الأولى على أداء اليمن الدستورية للنواب ثم ترك الجلسة مفتوحة.

وتحذّر أوساط سياسية من تشكيل الحكومة المقبلة من دون سائرون أو الفتح وهما تحالفان حصلا على أكبر عدد من المقاعد.

وتحاول هذه الأوساط إرجاء الجلسة إلى فترة خمسة عشر يوماً لاستكمال كل الاتفاقات والتفاهمات على تشكيل الكتلة الأكبر.

□ بغداد / محمد صباح

ويبين عضو ائتلاف الوطنية كامل الدليمي لـ(المدى) إن من "أفضل الحلول إرجاء الجلسة الأولى إلى أشعار أخر من أجل حسم كل النقاط الخلافية بين القوائم الفائزة"، مبيناً أن "من غير الممكن تشكيل حكومة من دون سائرون أو الفتح".

ويضيف إن "مصير أي حكومة جديدة من دون سائرون أو الفتح هو الفشل الذي سينعكس على الشارع العراقي"، متمنياً "تأجيل الجلسة إلى وقت آخر حتى اتفاق القوائم الفائزة على استيعاب كل القوى التي تمتلك جماعات مسلحة".

يلفت الدليمي إلى أن "هناك انقساماً واضحاً بين القوائم الفائزة، فريق مع الجانب الأميركي وأخر مع الجانب الإيراني وثالث يتخذ موقف الحياد"، مؤكداً إن "الأطراف المتفاوضة مختلفة على الرئاسات الثلاث وتوزيع المناصب".

ويكشف عضو ائتلاف الوطنية إن "الوفد الكردستاني أبلغ كل الإطراف رفضه الدخول في أي من المحورين الشيعيين المتصارعين على رئاسة مجلس الوزراء"، مبيناً إن "القوى الكردية طرحت على رئيس الجمهورية تغيير مواعيد الجلسة الأولى".

وكانت رئاسة الجمهورية قد شددت على عدم تغيير مواعيد الجلسة الأولى التي حددت مواعيدها بمرسوم جمهوري، مؤكدة التزامها بتطبيق المدد الدستورية وعدم قبول أي طلب من القوائم لإرجاء الجلسة إلى مواعيد أخرى.

ويؤكد الدليمي، وهو سياسي لم يحالفه الحظ في الانتخابات الأخيرة إن "رئيس الجمهورية رفض كل المقترحات والطلبات في تأجيل مواعيد الجلسة الأولى وأبلغ بعض الجهات بأنه غير مستعد لخرق الدستور".

ويشير إلى أن "هناك سيناريو مطروح على طاولة المفاوضات بين القوائم الفائزة يلزم بالحضور إلى الجلسة الأولى لأداء القسم ومن ثم كسر نصاب الجلسة مما ستدفع برئيس السن إلى رفع الجلسة البرلمانية وإبقائها مفتوحة".

بدوره، يؤكد المتحدث الرسمي باسم تحالف المحور الوطني (أكبر تجمع سنّي) ليث الدليمي إن "تجميد عمل مفوضية الانتخابات ألزم باعتماد المعايير السابقة لتسجيل الكتلة الأكبر والتي تسمح لرؤساء الكتل التوقيع بدلاً عن نواب كتلهم"، مؤكداً ان "هذه الإجراءات ستغير نوعية وطبيعة التحالفات".

ويضيف الدليمي في تصريح لـ(المدى) إن "القضية التي عقّدت المفاوضات هي قضية رئاسة مجلس الوزراء داخل القوى الشيعية"، مؤكدا أن "تحالف المحور الوطني لديه مرشحين اثنين لرئاسة البرلمان وبالتالي لا توجد مشكلة لديه".

لكن بالمقابل، يؤكد رئيس كتلة حركة عطاء المنضوية في ائتلاف النصر حيدر الفوادي في تصريح لـ(المدى): "هناك استعدادات لعقد الجلسة الأولى من خلال المفاوضات التي دارت بين القوى المختلفة"، مؤكداً إن "الاطراف السياسية لم تتوصل إلى اتفاقات بشأن الكثير من النقاط الحاسمة حتى الآن".

ويعتقد الفوادي إن "القوائم الفائزة في الانتخابات بحاجة إلى مزيد من الوقت لاستكمال التفاهمات وحواراتها بشأن الكثير من النقاط"، مؤكداً إن "الكتل الفائزة في الانتخابات منقسمة إلى معسكرين".

ويوضح أن "هناك اختلاف في وجهات النظر بين مكونات ائتلاف النصر، الأول يريد عقد جلسة بين القوى الفائزة لاختيار رئيس مجلس الوزراء الجديد، والثاني يسعى إلى التحالف مع سائرون والحكمة والوطنية، اما الفريق الثالث والأخير والذي يمثله الفضيلة ومستقلون فيتخذ موقف الحياد".

في هذه الأثناء يؤكد تحالف سائرون الذي يقوده زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر إن "التحالف الرباعي مازال الكتلة الأكبر عدداً التي سيتم الانتهاء من عملية تسجيلها "قريباً، مؤكدا إن "التحضيرات واللقاءات مستمرة لحسم النقاط المتبقية".

ويبين عضو تحالف سائرون أيمن الشمري لـ(المدى) إن "هناك حراكاً جاداً بين القوى المختلفة لاختيار رئيس للبرلمان الجديد"، مشدداً على "عدم أمكانية أرجاء الجلسة الأولى إلى مواعيد أخرى بعد قرارات المحكمة الاتحادية التي ترفض إبقاء الجلسة مفتوحة".

العبادي: بعض مطالب الكرد والسنّة قابلة للتطبيق

بغداد / المدى

أعلن رئيس الوزراء المنتهية ولايته حيدر العبادي، إنه سيحضر الجلسة الاولى لمجلس النواب الجديد المقرر عقدها غداً بصفته "رئيساً للوزراء".

وقال العبادي خلال لقائه عدداً من الصحفيين، أمس الأحد، انه "سيحضر جلسة البرلمان بصفته رئيساً للوزراء".

وأضاف، إن "بعض مطالب الكرد والسنّة قابلة للتطبيق، مضيفاً: "لم أرفض بأي شكل من الأشكال عدم التفاوض على مسألة كركوك".

وأشار رئيس الوزراء الى أن "بعض مطالب الكرد والسنّة مقبولة، وتطبيقها سيكون بعد تشكيل الحكومة"، مبيناً: "مستعدون للتفاوض بشأن ملفات النفط والأمن وطريقة الإدارة".

وكشف إن "بعض الأطراف العراقية وقعت على وثيقة تتنازل فيها للكرد عن المناطق المتنازع عليها بما فيها كركوك".

وبشأن قراره إعفاء فالح الفياض من مناصبه، قال العبادي إن "الفياض لا يمثل ائتلاف النصر ولن نجازف بمصير شعبنا لإرضاء أي جهة أخرى وسأقاضيه إذا تحدّث باسم ائتلاف النصر".

وعن أزمة المياه في محافظة البصرة وارتفاع نسبة الملوحة فيها قال "ليس من حق أي دولة جارة أنْ تقطع مياه نهر الكارون عن شط العرب وسنتحدث معهم بخصوص ذلك" في إشارة الى إيران.

المالكي: لا أرشح لمنصب رئيس الوزراء

بغداد / المدى

أعلن رئيس ائتلاف دولة القانون نوري المالكي، أمس الاحد، أنه لن يرشح نفسه لمنصب رئيس الحكومة من جديد.

وقال المالكي في رسالة وجهها الى نواب كتلة دولة القانون، واطلعت عليها (المدى)، "عندما أعلنت قبل سنوات أني لا أترشح لرئاسة الوزراء كنت جاداً وعن رؤية وما زلت ملتزماً بها وأظنها مصلحة، والآن أكرر قراري بعدم الترشح لهذا المنصب ولنفس الأسباب والرؤية".

وقدم المالكي "الشكر لكل من حرص وكان لديه رغبة أن أتصدى لهذه المسؤولية، وإنه سيكون سنداً وعضداً لأي شخص يستلم هذا المنصب حتى يساهم في تصحيح الأوضاع وتحقيق المهام الوطنية".

يذكر أن المالكي تسنّم منصب رئيس وزراء العراق لحكومتين متتاليتين ٢٠٠٦ – ٢٠١٤، وشغل منذ عام ٢٠١٤ حتى الثلاثين من تموز ٢٠١٨ منصب نائب رئيس الجمهورية، كما إنه الأمين العام لحزب الدعوة الإسلامية وزعيم ائتلاف دولة القانون الذي يضم عدة كتل سياسية.

المفوضية تعلن المضي بتسجيل التحالفات بعد يوم من الاعتراف بـ"تجميدها"

بغداد / المدى

أكدت مفوضية الانتخابات، أمس الأحد، إنها ماضية ومستمرة باستلام طلبات تسجيل التحالفات البرلمانية، جاء ذلك بعد يوم من إعلانها "مجمدة".

وقال رئيس الإدارة الانتخابية في المفوضية رياض البدران، في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، إن "مفوضية الانتخابات مستمرة باستلام طلبات تسجيل التحالفات البرلمانية استنادا الى المادة ٢٩ من قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٥".

وأضاف إن "عملية التسجيل ماضية ومستمرة لمن يرغب من الأحزاب والتحالفات والنواب الفائزين بتسجيل التحالفات البرلمانية في دائرة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية التابعة لمفوضية الانتخابات"، لافتاً الى أن "المفوضية استلمت عدداً من طلبات تسجيل التحالفات البرلمانية". يذكر أن مفوضية الانتخابات أعلنت، السبت، عدم تمكنها من تطبيق إجراءات تشكيل التحالفات بسبب إيقاف عمل مجلس المفوضين، داعية كافة الأحزاب والتحالفات السياسية الى اتباع السياقات القانونية المستخدمة سابقاً في الدورات البرلمانية الماضية.

وقالت المفوضية في بيان، إنه "بعد التداول بين أعضاء المجلس حول قرار مجلس الوزراء المرقم (٣٢٨) في الـ٢٨ من آب الماضي، والوارد إلينا بكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء بالعدد (ش.ز.ل/١٠/١/م.ف/٣٠٤٤٢) في الـ٣٠ من آب الماضي، والذي نص على وجوب تنفيذ قانون أحكام المادة (٤) من قانون التعديل الثالث لقانون انتخاب مجلس النواب رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣ المعدل والتي نصت على (ايقاف عمل أعضاء مجلس المفوضين الحاليين ومدراء مكاتب المحافظات عن العمل لحين الانتهاء من التحقيق في جرائم التزوير) وبما أن اللجنة أعلاه قد أكملت أعمالها وتم المصادقة على توصياتها من قبل رئيس مجلس الوزراء وتطبيقها من قبل مجلس القضاة المنتدبين وهو عزل خمسة من موظفي المفوضية، ولم يتم توجيه اتهام لأي من أعضاء مجلس المفوضين أو مدراء مكاتب المحافظات بأي جريمة تزوير".

وأضافت إن "إعادة العد والفرز اليدوي لنحو ٢٠٪ من المحطات الانتخابية بعموم المحافظات من قبل القضاة المنتدبين ومصادقة المحكمة الاتحادية كانت نسَبة المطابقة أكثر من ٩٩ ٪ من ما تم إعلانه سابقاً من قبل مجلس المفوضين ما يدل على صحةً عمل المفوضية"، مشيرة الى أن "مجلس المفوضين سيقوم بالطعن بالقرار أمام الجهات القضائية المختصة وانتظار انعقاد البرلمان بدورته الرابعة خلال الأيام المقبلة كون المفوضية تخضع لرقابة مجلس النواب وفق المادة ١٠٢ من الدستور لمعالجة هذا الأمر".

وتابعت إنه "بناء على ما ورد في أعلاه وتنفيذه من قبل المفوضية سيصبح من المتعذر بالوقت الحالي و(بشكل مؤقت) العمل بقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٥ المادة (٢٩) منه، وبالتالي عدم إمكانية تطبيق اجراءات تشكيل التحالفات السياسية بسبب إيقاف عمل مجلس المفوضين وفقاً لقرار مجلس الوزراء المشار إليه في أعلاه".

وأكدت إنه "نتيجة لذلك على كافة الأحزاب والتحالفات السياسية اتباع السياقات القانونية المستخدمة سابقاً في الدورات البرلمانية الماضية في تشكيل التحالفات".

كان رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي، قد أعلن، الثلاثاء الماضي، إن مجلس مفوضية الانتخابات "مازال مجمداً" وفقاً لتعديل قانون الانتخابات الأخير.

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

رئيس التحرير التنفيذي
عدنان حسين

نائب رئيس التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا. شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون